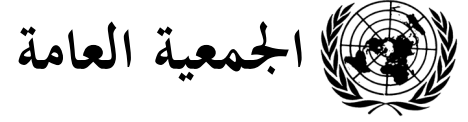


Distr: General
7 August 2012
Arabic
Original: Spanish



مجلس حقوق الإنسان

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الرابعة عشرة

جنيف، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر - ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦*

غواتيمالا

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

مقدمة

١- يتيح الاستعراض الدوري الشامل لدولة غواتيمالا فرصةً قيّمةً للإبلاغ عن التقدم الكبير المحرز في مجال حقوق الإنسان في غواتيمالا. ومنذ الاستعراض الأول، تمكّنت الحكومة من العمل عن كثب مع السكان من أجل تحديد التقدم المحرز والتحديات القائمة ومن ثم اقتراح إجراءات مشتركة في إطار سياسة الحكومة الرامية إلى التصدي لتلك التحديات والتغلب عليها.

٢- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أُتيحت لشعب غواتيمالا مرةً أخرى فرصة المساهمة في عملية مدنية كبيرة تقوم على المشاركة الديمقراطية، وهي انتخاب حكومة جديدة في كنف الشفافية الكاملة. وهذه العملية أساسية لجميع البلدان التي تؤمن بالمبادئ والقيم الديمقراطية وتروجها في إطار احترام حقوق الإنسان.

٣- والحكومة الجديدة ملتزمة بتحسين مستويات المعيشة وضمان تمتع جميع مواطني غواتيمالا دون تمييز تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان الخاصة بهم. لذلك تعمل الحكومة على تنفيذ ثلاثة ميثاق وطنية رئيسية هي: ميثاق القضاء على الجوع؛ وميثاق الأمن والعدالة والسلم؛ والميثاق الضريبي. وتتوخى بذلك بلورة استجابة شاملة إلى أكثر الاحتياجات الاجتماعية إلحاحاً.

٤- ولترجمة هذه الميثاق إلى أفعال، عُززت مؤسسات الدولة وأنشئت وكالات جديدة لصياغة وتنظيم وتنفيذ السياسات العامة التي ستنهض بظروف معيشة السكان عموماً والفقراء والمعوّزين خصوصاً، بتمكينهم من فرص النهوض بمعيشتهم والتمتع بحقوق الإنسان تمتعاً كاملاً. ولهذا الغرض، اعتمد البرلمان إصلاحات ضريبية ستمكّن الحكومة من تنفيذ السياسات العامة التي تشكل جزءاً من خطتها الشاملة والتي تتضمن الميثاق الثلاثة إضافة إلى إجراءات أخرى في مجال التنمية الاجتماعية.

٥- وتعرب حكومة غواتيمالا من جديد عن التزامها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وبتنفيذ التوصيات التي قدمها مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إطار الاستعراض الدوري الشامل، حرصاً منها على إعمال حقوق الإنسان الخاصة بجميع مواطني غواتيمالا إعمالاً فعالاً.

أولاً - المنهجية

٦- اتخذت حكومة غواتيمالا، وفقاً لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان وسعيًا إلى تحسين متابعة التوصيات المقدمة من آليات دولية متنوعة معنية بحقوق الإنسان، بما فيها مجلس حقوق الإنسان، سلسلة من الإجراءات التي كان لها أثر إيجابي على حالة حقوق الإنسان في البلد.

٧- واستُخدمت لإعداد هذا التقرير المنهجية التالية:

المرحلة الأولى: نشر التوصيات وتحليلها

- في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، عُرضت على اللجنة رفيعة المستوى المعنية بحقوق الإنسان مجموعة التوصيات التي قدمها مجلس حقوق الإنسان إلى غواتيمالا في الاستعراض الدوري الشامل الأول المتعلق بالبلد^(١)؛
- بدعم من مكتب الأمم المتحدة الميداني لحقوق الإنسان في غواتيمالا، عُقدت حلقة عمل لإطلاع منظمات المجتمع المدني على نتائج عملية الاستعراض، بما في ذلك التوصيات المقدمة؛
- بغية توعية أكبر عدد ممكن من الناس، عُقد مؤتمر صحفي لنشر النتائج الرئيسية التي خلص إليها الاستعراض والتوصيات المقدمة إلى غواتيمالا.

المرحلة الثانية: متابعة التوصيات

- عقدت ابتداء من عام ٢٠٠٩ اجتماعات سنوية مع الوكالات الحكومية وممثلي كيانات حكومية أخرى بهدف الوقوف على التقدم المحرز والصعوبات التي تعوق تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل. وأنشئت ثلاثة أفرقة عاملة، فريق لكل جهاز من أجهزة الحكم (الجهاز التشريعي والجهاز التنفيذي والجهاز القضائي)، وكلفت هذه الأفرقة بإجراء تقييم داخلي للتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات وتحديد مدى تنفيذها في كل هيئة حكومية، فضلاً عن قياس التقدم المحرز إجمالاً؛
- في عام ٢٠١١، عُقدت مشاورات إقليمية بين الوكالات تناولت المواضيع المثارة في الاستعراض الدوري الشامل. ونُظمت تلك المشاورات في إطار "ندوات معرفية" في ١٥ منطقة من مناطق البلد هي: إيثابال، وبستين، وكوبان، وكيثالتينانغو، وكيثشي، وإيتشكان، وخوتيابا، وسوتشيتيكيبث، وإسكوبنتلا، وهويهويتينانغو، وسولولا، وسان ماركوس، وتشيمالتينانغو، وكواتيبكي، وثاكاابا؛
- شاركت في هذه الندوات مؤسسات حكومية وسلطات بلدية متنوعة. وأتاح طابع العملية المنهجية الوقوف على مستوى تنفيذ التوصيات المقدمة إلى حكومة غواتيمالا وتحديد الصعوبات التي ما كان يمكن الوقوف عليها بواسطة عملية تشاور مركزية.

المرحلة الثالثة: التنسيق مع الهيئات الأخرى

- عملاً بالتوصية الموجهة إلى غواتيمالا أثناء الاستعراض الدوري الشامل بإشراك المجتمع المدني بصورة كاملة في أعمال متابعة تلك الدورة وضمن دمج منظور جنساني في مراحل الاستعراض المقبلة، بما يشمل نتيجة عملية الاستعراض الدوري الشامل، عُقدت في النصف الأول من عام ٢٠١٢ مشاورات مع منظمات المجتمع المدني في أنحاء مختلفة من البلد، بواسطة حلقات عمل إقليمية في ستة مقاطعات هي خوتيابا، وكيثالتينانغو، وكوبان، وإيثابال، وإسكوينتلا، وكيثشي. وتمثل الهدف في ضمان توسيع وتعميق مشاركة الجهات المعنية التي يمكن أن تقدم رؤية إقليمية لحالة حقوق الإنسان في البلد؛
- لم تنظم هذه المشاورات للحصول على تشخيص دقيق للأوضاع في كامل أنحاء البلد فقط، بل أيضاً لوضع خريطة طريق لتحسين أعمال حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها في غواتيمالا؛
- في عام ٢٠١٢، عُقد منتدى خاص مشترك بين الوكالات لتحديد التقدم المحرز والتحديات التي تعوق تنفيذ التوصيات.

المرحلة الرابعة: صياغة تقرير الاستعراض الدوري الشامل الثاني

- استُخدمت المعلومات والإسهامات المستقاة في كل مرحلة من عملية التشاور لصياغة هذا التقرير، الذي اعتمده اللجنة رفيع المستوى المعنية بحقوق الإنسان. وتجدر الإشارة إلى أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان شاركت في كل مرحلة من عملية التشاور؛
- تمثلت إحدى نتائج العملية المعروضة آنفاً في إنشاء آلية تابعة للجنة الرئاسية لحقوق الإنسان في عام ٢٠١٢ وتكليفها بمتابعة التوصيات التي تلقتها غواتيمالا من هيئات معاهدات الأمم المتحدة وآليات رصد حقوق الإنسان غير القائمة على معاهدات.

ثانياً - الخلفية والإطار القانوني والمؤسسي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

ألف - الخلفية

٨- في أيار/مايو ٢٠٠٨، قدمت غواتيمالا إلى مجلس حقوق الإنسان تقريرها الأول بموجب إجراء الاستعراض الدوري الشامل، الذي أخذت في إطاره غواتيمالا على عاتقها عدداً من الالتزامات وتلقت عديد التوصيات. وشكل الاستعراض الأساس الذي انطلقت منه

جهود الحكومة الرامية إلى تنفيذ التزاماتها والوفاء بها والأخذ بالتوصيات المقدمة وتحليل التقدم المحرز والتحديات المتبقية في مجال حقوق الإنسان.

باء- الإطار القانوني

٩- سُجل في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ تقدم على الصعيد التشريعي فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وأدى ذلك إلى تدعيم الإطار القانوني في غواتيمالا.

١- المعاهدات والاتفاقيات الدولية

١٠- وافق المرسوم البرلماني رقم ٣-٢٠١٢ المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ على انضمام غواتيمالا إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وأودعت وثيقة الانضمام في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وسوف يعزز ذلك الجهود الوطنية الرامية إلى حماية حقوق الإنسان. وبذلك تعتبر غواتيمالا قد أخذت بإحدى التوصيات المقدمة إليها في الاستعراض الدوري الشامل.

١١- وأنشأ المكتب الوطني لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة باعتباره الآلية الوطنية المعنية بمناهضة التعذيب وفقاً للمرسوم البرلماني رقم ٤٠-٢٠١٠ المؤرخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. ويقوم البرلمان حالياً باختيار المقررين الذين سيرأسون المكتب. وبدأت عملية إنشاء هذه الآلية بعد أن أودعت غواتيمالا في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ صك تصديقها على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

١٢- ووافق المرسوم البرلماني رقم ٥٩-٢٠٠٨ على انضمام غواتيمالا إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأنشئ المجلس الوطني المعني بالأشخاص ذوي الإعاقة باعتباره الهيئة المسؤولة عن احترام الاتفاقية وتنفيذها بموجب الأمر الحكومي رقم ٢٨-٢٠٠٩، الذي وضع أيضاً سياسة وطنية بشأن الإعاقة هدفها تيسير تنفيذ الاتفاقية.

١٣- وبخصوص القانون الإنساني الدولي، وقعت غواتيمالا في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ اتفاقية الذخائر العنقودية؛ وفي ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وافق البرلمان على انضمامها إليها بموجب الأمر البرلماني رقم ٣٣-٢٠١٠، وأودع صك التصديق في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وبدأ نفاذ الاتفاقية بالنسبة إلى غواتيمالا في ١ أيار/مايو ٢٠١١.

٢- التشريعات المحلية

١٤- لطالما كانت مكافحة العنف بالمرأة إحدى أولويات حكومة غواتيمالا، التي اتخذت إجراءات منها تعزيز تشريعاتها في هذا المجال. وقد مهد اعتماد القانون المتعلق بقتل الإناث وغير ذلك من أشكال العنف للمرأة^(٢)، ثم اعتماد قانون مكافحة العنف الجنسي والاستغلال والاتجار بالبشر^(٣) السبيل أمام تعديل تعاريف عدد من الجرائم في القانون الجنائي، كالاعتصاب والاتجار بالبشر، وأمام تجريم مخالفات أخرى مثل استخدام الأطفال في العمل المضّر بسلامتهم أو كرامتهم. وألغيت الأحكام التي تجرم أفعالاً معينة كالاعتصاب وابتزاز الأحداث، بما أن هذه الأفعال مشمولة بالتعريف الجديد لجريمة الاعتصاب. ويتوخى القانون منع العنف الجنسي والاستغلال والاتجار بالبشر وقمع هذه الممارسات والمعاقبة عليها وإلغائها بحيث يتسنى للضحايا الحصول على الرعاية والحماية والتعويض عما لحقهم من ضرر.

١٥- وتشمل الأدوات المهمة الأخرى لحماية الأطفال والمراهقين القانون المتعلق بنظام الإنذار ألبا - كينيت، الذي اعتمد في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٠ وعُدّل بموجب المرسوم البرلماني رقم ٥-٢٠١٢^(٤). ويتوخى هذا القانون ضمان الإسراع في تحديد أماكن الأطفال المفقودين أو المختطفين وإغاثتهم^(٥).

١٦- واعتمد أيضاً قانون الإسكان^(٦). وينظم هذا القانون سياسة الإسكان الحكومية بغية ضمان اتساق الإجراءات الحكومية المتعلقة بتطوير قطاع الإسكان وما يتصل بذلك من خدمات وبنية أساسية اجتماعية. ويتوخى هذا القانون تمكين أسر غواتيمالا من الحصول على سكن لائق وملائم وصحي يكون مجهزاً بما يكفي من المرافق ومرتبلاً بالخدمات.

١٧- وبخصوص تدابير الشفافية، حدّد قانون لجان التعيينات، المعتمد بموجب المرسوم التشريعي رقم ١٩-٢٠٠٩، إجراءات وآليات اختيار المرشحين لوظائف الخدمة المدنية.

١٨- وسعيًا إلى تعزيز قدرة البلد على مقاضاة الجرمين، اعتمد بموجب المرسوم رقم ١٧-٢٠٠٩ قانون تعزيز الملاحقة الجنائية. وأدخل القانون تعديلات على القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية وقانون الجريمة المنظمة والقانون المتعلق بتسليم المطلوبين للعدالة.

١٩- وبخصوص الشعوب الأصلية، قُدّمت إلى البرلمان المقترحات التشريعية التالية: القانون العام للشعوب الأصلية^(٧)، وقانون المشاورات مع الشعوب الأصلية^(٨)، وقانون اللباس الأصلي^(٩)، وقانون قضاء الشعوب الأصلية.

٣- إنشاء وكالات وطنية جديدة

٢٠- أنشئت في عام ٢٠١٢ وزارة التنمية الاجتماعية^(١٠) باعتبارها الوكالة المسؤولة عن صياغة وتنظيم وتنفيذ السياسات العامة الرامية إلى تحسين مستويات معيشة الأفراد والمجموعات في حالات الفقر أو الفقر المدقع. ويرد في الفرع الثالث من هذا التقرير عرض

مفصل لأعمال هذه الوزارة. وقد أتاح إنشاء الوزارة إضفاء طابع مؤسسي على الأنشطة التي كان يُعهد بها إلى مجلس التماسك الاجتماعي الذي كان مسؤولاً عن تنسيق البرامج الاجتماعية في الحكومة^(١١).

٢١- ولتيسير وصول النساء ضحايا العنف إلى العدالة، أُنشئت بموجب الأمر الحكومي رقم ٤٦-٢٠١٢ اللجنة الرئاسية لمكافحة قتل الإناث في غواتيمالا. وتتولى هذه اللجنة وضع استراتيجيات وخطط وبرامج ومشاريع وإجراء دراسات ستساعد على تحسين حماية النساء في غواتيمالا وعلى تدعيم الإجراءات الوقائية والفصل في القضايا على نحو سليم. وتنسق اللجنة أعمال منتدى متعدد القطاعات يُعنى بحياة النساء وسلامتهن ويضم ممثلين للوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني العاملة على الدفاع عن حقوق المرأة.

٢٢- وطبقاً لقانون مكافحة العنف الجنسي والاستغلال والاتجار بالبشر، الذي اعتمد بموجب المرسوم البرلماني رقم ٩-٢٠٠٩، أُنشئت الأمانة المعنية بالعنف الجنسي والاستغلال والاتجار بالبشر، بهدف التنسيق مع الوكالات الحكومية فيما يتعلق بمكافحة جرائم العنف الجنسي والاستغلال والاتجار بالبشر والتصدي لها والحماية منها والمعاقبة عليها.

٢٣- وكما أُشير إليه آنفاً، أُنشئت داخل مكتب النيابة العامة وحدة تُعنى بتنفيذ نظام الإنذار ألبا - كينيت. وتشمل مسؤوليات هذه الوحدة تحليل وتجهيز المعلومات الواردة من نظام الإنذار باعتبارها مدخلات لأنشطة الحماية والوقاية والمقاضاة وأعمال النيابة العامة ووزارة الداخلية في سياق التحقيق في القضايا ذات الصلة.

٢٤- وأُنشئت اللجنة الوطنية لإصلاح الشرطة في إطار خطة إصلاح قوة الشرطة. ومنسق هذه اللجنة موظف مدني عيّنه رئيس الجمهورية. وتجتمع اللجنة لتحليل الحالات وتشخيص المشاكل واقتراح إصلاحات في ميادين محددة تستدعي دعماً تقنياً ومتابعة. وهدفها الرئيسي تحسين خدمة الشرطة وتدعيم مؤسسة الشرطة بالتركيز على مجالين رئيسيين هما: مكافحة الجريمة والتحقيق الجنائي.

٤- تدعيم النظام المؤسسي بواسطة اللامركزية

٢٥- عزز وجود مؤسسات لحقوق الإنسان خارج العاصمة الإطار المؤسسي لحماية حقوق الإنسان على الصعيد المحلي، بتقريب خدمات تلك المؤسسات من الناس. ويشرف مكتب الدفاع عن حقوق الإنسان حالياً على ٣٤ مكتباً فرعياً إقليمياً و٩ مكاتب للدفاع العام. وأنشأت السلطة التنفيذية أيضاً مكاتب فرعية للجنة الرئاسية لحقوق الإنسان في ١٧ منطقة من مناطق البلد. وفتح مكتب الدفاع عن النساء الأصليات ١٢ مكتباً إقليمياً. ولا تتيح هذه الإجراءات زيادة وصول السكان إلى الخدمات فحسب، بل تكفل أيضاً زيادة المشاركة المحلية في تعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الانتهاكات ذات الصلة.

٢٦- وأنشأ معهد الدفاع الجنائي العام وحدات دفاع عام خاصة بالشعوب الأصلية تضم موظفين ناطقين بلغتين يقدمون الخدمات بعشر من لغات المايا وبلغة الغاريفونا في ١٥ مكتباً إقليمياً.

٢٧- وقامت النيابة العامة بتدعيم وإعادة تنظيم وحدة القضايا الخاصة وانتهاكات حقوق الإنسان وبيان حقائق الماضي، وهي وحدة مختصة على الصعيد الوطني في تحري وملاحقة جميع الجرائم الخطيرة المتصلة بالتزاع المسلح الداخلي. وأفضت إعادة التنظيم إلى إنشاء الوحدات التالية: (أ) وحدة بيان حقائق الماضي في القضايا المتصلة بالتزاع المسلح الداخلي، و(ب) وحدة خاصة بالجرائم المرتكبة في حق نشطاء حقوق الإنسان والمدافعين عنها؛ و(ج) وحدة للجرائم المرتكبة في حق الصحفيين والمسؤولين القضائيين. وللنيابة العامة أيضاً وحدة لتحليل الجرائم. وبغية المضي في دعم وتحسين التحقيق في الجرائم، وقّعت النيابة العامة اتفاق تعاون تنائي مع اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا.

٢٨- ومن المهم الإشارة إلى أن السلطة القضائية أقرت نهجاً قائماً على حقوق المرأة ومنظوراً جنسانياً في جهودها الرامية إلى تدعيم وحدة شؤون المرأة والدراسات الجنسانية. وهذه الوحدة مسؤولة عن التنسيق والمشورة والتوجيه فيما يتعلق بالنهج الجنساني وحقوق المرأة ودمجها في سياسات السلطة القضائية وخططها واستراتيجيات تطويرها، كما أنها مسؤولة عن إعداد ونشر الإحصاءات المصنفة بحسب الجنس.

٢٩- وعملاً بالأمر الوزاري رقم ٠٩-٢٠١٢، أنشئت في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ هيئة خاصة للنظر في الهجمات التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان^(١٢). وتضم الهيئة ممثلاً لوزارة الداخلية يتولى أيضاً تنسيق أنشطتها، وممثلاً للنيابة العامة، وممثلاً للجنة الرئاسية لحقوق الإنسان. وتشمل مسؤوليات هذه الهيئة: (أ) دراسة القضايا لتحديد الأنماط المتبعة في الهجوم على المدافعين عن حقوق الإنسان؛ و(ب) تقديم توصيات إلى الهيئات المختصة في التحقيق في تلك الهجمات؛ و(ج) التوصية بالمعايير التقنية لتقييم المخاطر ومستويات الخطر وقابلية المدافعين عن حقوق الإنسان للتأثر؛ و(د) تجميع معلومات عن إنفاذ تدابير الوقاية والحماية ومدى فعاليتها في الحد من المخاطر. وإضافة إلى ذلك، وقّعت النيابة العامة ووزارة الداخلية واللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان اتفاقاً مشتركاً بين الوكالات أعربت فيه هذه الهيئات عن التزامها بالمشاركة في آلية الحوار هذه ودعم إضفاء طابع مؤسسي عليها.

ثالثاً- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في أرض الواقع

٣٠- تواصل حكومة غواتيمالا تدعيم الإطار المؤسسي لحماية حقوق الإنسان من خلال تنفيذ وتحسين التشريعات المحلية وإتاحة فرص للتنسيق بين الوكالات في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وعلى سبيل المثال، تواصل الحكومة تنشيط المنتدى المشترك بين الوكالات

الذي أنشئ لمتابعة التوصيات المقدمة إلى غواتيمالا في مجال حقوق الإنسان، والذي تنسقه اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان ويضم ممثلين لوكالات من الجهاز التنفيذي والبرلمان ومحكمة العدل العليا والمحكمة الدستورية والمحكمة الانتخابية العليا ومكتب المدعي العام والنيابة العامة. ويتمثل دور المنتدى في متابعة التوصيات التي قدمتها المنظمات الدولية إلى غواتيمالا والمساهمة في التقارير التي تقدمها في إطار الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات وفي أنواع أخرى من التقارير.

ألف - التدابير المتخذة لحماية حقوق الإنسان

١- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٣١- سعياً إلى تحسين ظروف معيشة الفقراء والمحتاجين من مواطني غواتيمالا، اعتمدت الحكومة عدداً من البرامج الاجتماعية في إطار المكون التضامني لسياساتها المتعلقة بالتنمية الاجتماعية. ويشمل ذلك برامج بشأن الأسرة (*Mi Familia Progres*) والغذاء (*Bolsa Solidaria, Comedores Solidarios*) والتعليم (*Escuelas Abiertas و Becas Solidarias*).

٣٢- وتبنت وزارة التنمية الاجتماعية هذه البرامج رسمياً وأعدت تنظيمها لضمان استمراريتها. وهكذا نُفذت في عام ٢٠١٢ برامج رفاه من بينها: *Bono Seguro* و *Bolsa Segura* و *Comedores Seguros*. وفي إطار برنامج *Bono Seguro*، تتلقى الأسر المشاركة دعماً مالياً (بغرض شراء الغذاء والملابس والأدوات المدرسية بالأساس) مقابل الوفاء بالتزامات معينة في مجال الصحة والتغذية والغذاء وحضور دورات تدريبية إجبارية. ويساعد برنامج *Bolsa Segura* الفقراء والضعفاء من الأسر والأفراد المقيمين في المناطق الحضرية في ١٧ بلدية من بلديات مقاطعة غواتيمالا. وتقدم في إطار البرنامج أغذية أساسية لمساعدة الأمهات على تجنب المخاطر والصعوبات التي تواجهها أسرهن والتكيف معها والحد من معدل التسرب المدرسي وتحسين مستوى الأمن الغذائي.

٣٣- ويتوخى برنامج *Comedores Seguros* تقديم وجبات متوازنة منخفضة التكلفة إلى ضعاف الحال. ويهدف تحديداً إلى تزويد من يعيشون في فقر مدقع أو يعانون نقص التغذية ببطور صباح وغداء صحيين ومتوازنين بأسعار في المتناول (أقل من ٠,٥٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة).

٣٤- ومنذ عام ٢٠١٢، ينفذ المجلس الوطني للأمن الغذائي والتغذوي خطة وطنية جديدة للقضاء على الجوع بدءاً بالمحافظات التي تسجل أعلى معدلات نقص التغذية.

٣٥- ولضمان الحصول على التعليم، اتخذت مديريةية التعليم خارج النظام المدرسي عدداً من المبادرات مثل دروس تعليم الكبار بالمراسلة^(١٣)، وبرنامج التعليم الأسري من أجل

التنمية، والطرائق المرنة للتعليم الثانوي، والمراكز البلدية لتدريب الموارد البشرية وتنمية المهارات، والإذاعات التعليمية.

٢- الحقوق المدنية والسياسية

٣٦- سعياً إلى ضمان السلامة الشخصية للمدافعين عن حقوق الإنسان والشهود والمسؤولين القضائيين ووكلاء النيابة وغيرهم من الأشخاص المعرضين للخطر أو للتحرش، أنشئت داخل الشرطة المدنية الوطنية شعبة الحماية والأمن. وإضافة إلى ذلك، عزز برنامج الحماية الذي تنفذه النيابة العامة والوحدة الخاصة بالجرائم المرتكبة في حق نشطاء حقوق الإنسان والمدافعين عنها. وداخل الجهاز التنفيذي، قامت اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان بتحويل وحدة التنسيق المعنية بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والمسؤولين والمديرين القضائيين والصحفيين والمهاجرين الاجتماعيين إلى إدارة، فزادت بذلك مسؤولياتها وزاد تأثيرها.

٣- الفئات الضعيفة

٣٧- تفضي عوامل من قبيل العنف المتري والإعاقة والفقر إلى إيداع الأطفال الصغار والمراهقين في المؤسسات وفي دور الرعاية من أجل حمايتهم ومنحهم فرصة للدراسة. وتدير أمانة الرفاه الاجتماعي التابعة لديوان رئيس الدولة أربع دور للأطفال ترعى ما متوسطه ٩٥٠ طفلاً ومراهقاً عُهد بهم إلى الدولة لأسباب متنوعة. ولتيسير لم شمل الأسر في هذه الحالات، وُضعت خطة لسحب الأطفال من المؤسسات، كما يُقدّم دعم نفسي ومالي إلى الأسر في إطار برنامج مكافحة العنف المتري والقضاء عليه ومخطط البدلات الأسرية.

٣٨- وسعياً إلى منع العقاب البدني والقضاء عليه في المتزل وفي المجتمع برمته، تنفذ أمانة الرفاه الاجتماعي أيضاً البرامج التالية: برنامج مراكز الرعاية الشاملة، والبرنامج المعني بالإعاقة، وبرنامج مكافحة العنف المتري والقضاء عليه.

٣٩- وفي حالة المراهقين المخالفين للقانون، تنظّم لقاءات مع المراهق والأسرة والفريق التقني لتوعيتهم بنتائج العقاب البدني. ويثير المرشدون الاجتماعيون المسألة بالطريقة ذاتها في زيارتهم المتريّة للمراهقين الموجودين في حالة سراح مشروط.

٤٠- واعتمدت أمانة الرفاه الاجتماعي التابعة لمكتب السيدة الأولى برنامج الدور المجتمعية، الذي يتوخى تيسير النمو الكامل للأطفال دون سن الخامسة الذين تواجه أمهاتهم فقراً مدقعاً أو تعوزهن الموارد. وتعمل الدور المجتمعية في المناطق الحضرية والريفية المحرومة في جميع أنحاء البلد، وتقدّم الرعاية النهارية والغذاء والتعليم والرعاية الصحية الوقائية والأنشطة الترفيهية وتعلّم الأطفال حسن السلوك وشيم الأخلاق بينما تكون أمهاتهم في العمل. وهذه الدور المجتمعية نوعان: دور بسيطة ومراكز لرعاية الأطفال وتنميتهم. وفي الحالتين، يُعهد بالأطفال إلى "أم مربية".

- ٤١ - وتنفذ أمانة الرفاه الاجتماعي التابعة لمكتب السيدة الأولى برنامج خدمات اجتماعية يسعى إلى إيجاد آليات للتنسيق بين الوكالات تقدم الدعم والتوجيه إلى الضعفاء.
- ٤٢ - وللتأكد من إلمام النساء بحقوقهن وإطلاعهن على آليات الدعم الشامل المتاحة لهن، خاصة في حال تعرضهن للعنف، قام مكتب التنسيق الوطني في مجال مكافحة العنف المتزلي والعنف بالمرأة بتنقيح واعتماد نموذج الرعاية الشاملة للنساء الناجيات من العنف. وأنشئت مراكز لدعم النساء الناجيات من العنف^(٤١)، في إطار استراتيجيات الدعم الواردة في الخطة الوطنية لمكافحة وإلغاء العنف المتزلي والعنف بالمرأة على مدى الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٤. وتقدم هذه المراكز مجانياً خدمات المشورة والإعلام والدعم؛ وتمولها الدولة ويديرها مكتب التنسيق الوطني المذكور آنفاً.

٤ - تدريب الموظفين العموميين على حقوق الإنسان وتوعيتهم بها

- ٤٣ - تشارك عدة مؤسسات في تعزيز حقوق الإنسان في غواتيمالا، وينظم جميعها تدريباً لموظفيها يساعدهم على تطبيق القوانين ذات الصلة في سياق أداء مهامهم ويجعل منهم عناصر فاعلة في تعزيز حقوق الإنسان واحترامها.
- ٤٤ - وعلى سبيل المثال، استدعى تنفيذ قانون مكافحة قتل الإناث وغير ذلك من أشكال العنف بالمرأة تزويد موظفي الجهاز القضائي بتدريب خاص؛ وهكذا خصصت للقضاة وقضاة الصلح دورات تدريبية لتحديث مهاراتهم والتخصص في هذا المجال.
- ٤٥ - وأقر مكتب الدفاع عن النساء الأصليات، في إطار أنشطته التدريبية، دورة بعنوان "حقوق النساء الأصليات ومواطنتهن". وتتضمن الدورة مادة في قانون حقوق الإنسان وحقوق المرأة والتشريعات المتعلقة بقتل الإناث وغير ذلك من أشكال العنف بالمرأة، وتقدم معلومات عن آليات الدعم وإجراءات التظلم المتاحة. وتنظم بالأساس في فروع المكتب الإثني عشر.
- ٤٦ - ونظم الجهاز القضائي تدريباً لموظفيه في ميادين العمل الاجتماعي والعدالة وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية، وفيما يتعلق بدمج البعد الجنساني وتحليل تشريعات العنف بالمرأة. ونظمت أيضاً لفائدة قضاة الصلح والقضاة دورات تدريبية بخصوص التمييز والعنصرية وبرامج بشأن تعدد الثقافات.
- ٤٧ - ونظمت الشرطة المدنية الوطنية أيضاً دورات تدريبية لموظفيها بهدف تحسين كفاءتهم المهنية والارتقاء بمستوى عملهم. وتشمل هذه الدورات علم الإجرام وحقوق الإنسان وإنفاذ قوانين محددة مثل قانون مكافحة قتل الإناث وغير ذلك من أشكال العنف بالمرأة وقانون مكافحة العنف الجنسي والاستغلال والاتجار بالبشر والقانون المتعلق بنظام الإنذار ألبا - كينيت.

٤٨- وتقوم المديرية العامة المعنية بالتدبير الجيد في التعليم التابعة لوزارة التعليم بتنفيذ برنامج بعنوان "التعليم من أجل السلم والحياة الكاملة". ويضم البرنامج عددا من المكونات بما فيها: التثقيف البيئي والتعليم من أجل السلم (٢٠١١)؛ والتنمية المستدامة والتعليم من أجل السلم Oxlajuj b'aqton، وهو مكون يستخدم عمليات تعليمية لحث عوامل التغيير (الطلاب والمدرسون والسلطات التعليمية والوالدون) على التفكير ويشجع التبادل الثقافي لترويج ثقافة المايا ورؤية المايا للعالم؛ إلى جانب مكون يرمي إلى توعية المجتمع البحثي وتشجيع البحوث المتعلقة بتنفيذ اتفاقات السلام. وتنظم المديرية أيضاً أنشطة للأيام المقترحة في الرزنامة المدنية لعام ٢٠١٢ كأيام خاصة بتعزيز حقوق الإنسان واتفاقات السلام.

٤٩- وتنفذ وزارة الصحة والرفاه الاجتماعي عدداً من الاستراتيجيات الرامية إلى تدعيم الطابع الصحي للبلديات والمدارس والأماكن العامة والخدمات والممارسات وأنماط الحياة. كما تتولى حماية نظام الإمداد المائي ورصده ومراقبته بهدف تخفيض معدلات المرض والوفاة في المناطق الحضرية والريفية.

٥٠- وتمثل إحدى وظائف اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان، بصفتها الهيئة المسؤولة عن تنسيق سياسة الجهاز التنفيذي في مجال حقوق الإنسان، في تعزيز حقوق الإنسان في سياق تدريب الموظفين المدنيين. وفي عام ٢٠١١، شكلت أفرقة عاملة مشتركة بين الوكالات في "المعارض المعرفية" الخمسة عشر التي نظمت خارج العاصمة لسير آراء المجتمعات المحلية في حقوق الإنسان وتحديد الممارسات الجيدة فيما يتعلق برصد حقوق الإنسان وتعزيزها على الصعيد المحلي. وبحثت الأفرقة العاملة المسائل التالية: (أ) حقوق الإنسان والتنوع الثقافي؛ و(ب) حقوق الإنسان والذاكرة التاريخية؛ و(ج) حقوق الإنسان والأمن والعدالة؛ و(د) حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

٥١- ونظم مكتب المدعي العام أيضاً حملات لمنع الاتجار بالبشر والإساءة إلى الأطفال والتبني غير الشرعي، بينما نظمت اللجنة الوطنية المعنية بالأطفال والمراهقين حلقة عمل وطنية بشأن حقوق الأطفال والمراهقين.

رابعاً- الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات والقيود

٥٢- ترد فيما يلي بعض الإنجازات التي تحققت في مجال مكافحة العنف بالمرأة والتحقيق فيه ومحكمة الفاعلين ومعاقبتهم وفي تنفيذ تدابير تقديم الدعم الشامل إلى النساء ضحايا العنف:

- اعتمد، على النحو المذكور أعلاه، قانون مكافحة قتل الإناث وغير ذلك من أشكال العنف بالمرأة. ولضمان تنفيذ هذا القانون بفعالية، أنشأت محكمة العدل العليا في عام ٢٠١٠ هيئات قضائية ومحاكم خاصة للفصل في قضايا قتل الإناث

وغير ذلك من أشكال العنف بالمرأة في مقاطعات غواتيمالا وتشيكيمولا وكيثالتينانغو وهويهيوتينانغو وألتا فيراباث^(١٥)؛

- في عام ٢٠١٢، أنشئت في محكمة الاستئناف الجنائية لمقاطعة غواتيمالا شعبة للنظر في قضايا قتل الإناث وغير ذلك من أشكال العنف بالمرأة؛
- سعياً إلى زيادة وتشجيع وصول النساء إلى العدالة، توفر المحاكم المتخصصة في قضايا قتل الإناث والعنف بالمرأة نظاماً شاملاً لرعاية النساء ضحايا العنف وتزويدهن بمساعدة ملائمة لكل حالة عن طريق أخصائيين نفسانيين ومرشدين اجتماعيين وأطباء يساعدون الضحايا النساء على التعافي من أعمال العنف المرتكبة في حقهن. وتشمل المساعدة تقديم الدعم أثناء الإجراءات القانونية كي لا تتضرر الضحية مرة أخرى وتحديد أي تدابير حامية يتعين اتخاذها في حالة معينة؛
- أنشأت النيابة العامة وحدتين متخصصتين معنيتين بقضايا قتل الإناث وتابعتين لمكتب النيابة المعني بجرائم القتل. ويُعهد بالتحقيق في غير ذلك من أشكال العنف بالمرأة إلى وحدة النيابة التابعة لقسم الضحايا النساء والأطفال. وإضافة إلى ذلك، أنشئت داخل الولايات الإقليمية وحدات معنية بمشاكل المرأة تتناول فئات القضايا آنفة الذكر؛
- تقدم إلى الضحايا مساعدة شاملة على مدار الساعة من وحدة الخدمات الدائمة ووحدة رعاية الضحايا التابعة للنيابة العامة؛
- صيغ البروتوكول الرامي إلى تنفيذ قانون مكافحة قتل الإناث وغير ذلك من أشكال العنف بالمرأة؛
- أنشئت رسمياً في عام ٢٠١٢ اللجنة الوطنية لمكافحة قتل الإناث في غواتيمالا، وهي تقدم الدعم في حالات قتل النساء المعروضة على النيابة العامة، وأنشئت في وزارة الداخلية فرقة عمل لمكافحة قتل الإناث والتحقيق في القضايا ذات الصلة؛
- أنشأ معهد الدفاع الجنائي العام، وفقاً للفقرة ٣ من المادة ١٩ من قانون مكافحة قتل الإناث، مكتباً وطنياً لتنسيق المعونة القانونية المقدمة إلى النساء ضحايا العنف بمختلف أشكاله وإلى أفراد الأسرة المتأثرين. ويضم المكتب محامين ومتخصصين يتولون تقديم المساعدة القانونية وأخصائيين نفسانيين ومرشدين اجتماعيين يقدمون المساعدة في مجالات أخرى^(١٦). وأنشأ المعهد أيضاً مركز خدمات الخط المباشر للطوارئ ١٥٧١. ويستجيب هذا المركز بسرعة طيلة السنة وعلى مدار الساعة إلى حالات النساء المعرضات عن كذب لخطر الموت أو الضرر البدني على اختلاف أعمارهن؛

يُضطلع مكتب الدفاع عن النساء الأصليات، في إطار ولايته، بتقديم المساعدة القانونية والنفسية والاجتماعية. كما يسدي خدمات المشورة ويتناول الشكاوى المتعلقة بالعنف بالنساء.

٥٣- وتكفلت لجنة غواتيمالا لتعزيز القانون الإنساني الدولي بترتيبات حصول ٢٤ شخصاً كانوا قد فقدوا ذراعاً أو رجلاً في النزاع المسلح على أعضاء اصطناعية في إطار مخطط ممول من اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

٥٤- وفي إطار الجهود الرامية إلى النهوض بالتحقيقات الجنائية في غواتيمالا، نفذت النيابة العامة نظاماً استراتيجياً للتحقيق الجنائي يعنى بالجريمة المنظمة ويتوخى تفكيك المنظمات الإجرامية. وازدادت فعالية التحقيقات الجنائية بفضل التنسيق والتواصل الدائمين بين النيابة العامة ووزارة الداخلية.

٥٥- وفي مجال الصحة العامة، تعتبر الحكومة النموذج الجديد للرعاية الصحية الشاملة إنجازاً رئيسياً. ويسهل هذا النموذج تنفيذ البرامج على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، ويتيح تحسين إدارة الخدمات الصحية وتوسيع نطاقها. وينفذ في ٢٨٧ بلدية من بلديات غواتيمالا البالغ عددها ٣٣٤ بلدية برنامج لتمكين الفقراء من الحصول على الأدوية من خلال بيعهم إياها بأسعار في المتناول.

٥٦- وعززت شبكة الخدمات الصحية بإنشاء ١٧٩ عيادة دائمة و ٤٠ عيادة خارجية و ٤ مرافق للطوارئ الطبية و ٣١٠ مراكز صحية مطورة. وتوجد أيضاً ٣٥ عيادة متنقلة تقدم الخدمات الطبية وخدمات طب الأسنان الأساسية إلى من يتعذر عليهم الحصول على خدمات شبكة الصحة العامة.

٥٧- وبخصوص الممارسات الجيدة، واصلت غواتيمالا تطبيق سياسة الباب المفتوح تجاه الآليات الدولية لرصد حقوق الإنسان، وهي تؤكد من جديد التزامها بمتابعة وتنفيذ التوصيات الموجهة إليها في مجال حقوق الإنسان.

٥٨- وتشمل التحديات التي تواجهها الحكومة حالياً في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ما يلي:

- الاعتراف التشريعي الرسمي، على سبيل الأولوية، باختصاص لجنة القضاء على التمييز العنصري، وفقاً للمادة ١٤ من الاتفاقية؛
- استعانة النيابة العامة بمرجمين شفوئين لمساعدة الضحايا الناطقين باللغات الأصلية
- تحسين التدريب المهني المقدم على المستوى الجامعي إلى ضباط الرتب الوسطى في الشرطة المدنية الوطنية، والمضي في إصلاح الشرط؛
- تحسين نظام السجون واستخدام التكنولوجيا الجديدة؛

- تحسين آليات حماية الأطفال والمراهقين المهاجرين، سيما غير المصحوبين منهم بشخص كبير؛
- تنفيذ سياسة نماء الطفولة المبكرة التي اعتمدت بموجب الأمر الحكومي ٤٠٥-٢٠١١ بهدف ضمان النماء الكافي لجميع الأطفال حتى سن الخامسة؛
- توفير الخدمات للأطفال والمراهقين وأسرتهم على المستوى المحلي بواسطة إنشاء مكاتب فرعية في مختلف مقاطعات البلد (أنشئت مكاتب فرعية بالفعل في كويتالتيناغو وألتا فيراباث وتشيمالتيناغو)؛
- انتداب فريق إدارة واستتجار مكاتب دائمة لميثاق الأمن والعدالة والسلام، وتصميم وتنفيذ نظام الرصد والمتابعة والتقييم، وتحديد مقاييس وتصميم نظام وطني لمشاركة المواطنين في الشؤون الأمنية؛
- تنظيم دراسة استقصائية وطنية بشأن التصورات والإيذاء؛
- تنفيذ استراتيجية منسقة بين الوكالات لمكافحة العنف بالنساء في جميع الظروف؛
- وضع وتنفيذ آلية للتشاور مع الشعوب الأصلية وفقاً للصكوك القانونية الوطنية والدولية ذات الصلة؛
- تنفيذ الموائيق الوطنية الرئيسية الثلاثة تنفيذاً فعالاً.

خامساً - التوقعات من حيث بناء القدرات وما يمكن تقديمه من طلبات المساعدة التقنية

- ٥٩- ينبغي أن يتوفر الدعم التقني والمالي اللازم لتحسين تقييم حالة حقوق الإنسان على الصعيد الوطني وعملية التشاور ذات الصلة في سياق إعداد التقارير الحكومية المتعلقة بحقوق الإنسان.
- ٦٠- ينبغي زيادة الدعم التقني والدعم المالي بحيث يتسنى على النحو المناسب تنفيذ الإجراءات الرامية إلى امتثال التوصيات المقدمة إلى غواتيمالا في مجال حقوق الإنسان.

سادساً - متابعة التوصيات التي قدمها مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٨

- ٦١- عززت الإجراءات والتدابير المعروضة في هذا التقرير الإطار المؤسسي لحقوق الإنسان، وأتاح تجميعها تحديد التقدم المحرز والصعوبات الموجودة في تنفيذ التوصيات التي قدمها مجلس حقوق الإنسان إلى غواتيمالا في الاستعراض الدوري الشامل الأول المتعلق بها.

ألف - التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

٦٢ - أحرزت الحكومة تقدماً في امتثال التوصيات التي قدمها المجلس بخصوص التصديق على المعاهدات الدولية، وذلك بالانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإيداع صك التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.

باء - الأمن والعدالة

٦٣ - لطالما كانت الإجراءات الرامية إلى النهوض بالأمن والعدالة من أولويات الدولة وكان التنسيق بين فروع الحكم الثلاثة أساسياً في هذا الصدد، كما يتجلى بصورة خاصة في ما تتخذه وزارة الداخلية والنيابة العامة من إجراءات مشتركة لملاحقة ومكافحة الجريمة العادية والجريمة المنظمة.

٦٤ - وتدعم الحكومة حالياً ميثاق الأمن والعدالة والسلام. وتتوخى بذلك تعزيز روح التعاون والمسؤولية المشتركة بين جميع قطاعات المجتمع ومؤسسات الدولة، مما يشرع ويتيح القيام بمجموعة من التحويلات الرئيسية التي سترتقي بالحوكمة وتنهض بالأمن في البلد.

٦٥ - وستتخذ في إطار هذا الميثاق إجراءات لمكافحة الجريمة في أشد المناطق تأثراً عن طريق تحسين التنسيق بين الوكالات على نحو يكفل خضوع التحقيقات لمراقبة قضائية. وبخصوص المكون القضائي للميثاق، يتمثل الهدف في الارتقاء بنوعية التحقيقات وإقامة العدل وإصلاح نظام السجون. وتشمل الإجراءات المزمع اتخاذها في إطار المكون المتعلق بالسلام التصدي لما لم ينفذ بعد من الالتزامات المقطوعة بموجب اتفاقات السلام وتدعيم المؤسسات حسب الاقتضاء.

٦٦ - وتشمل الإنجازات التي تحققت حتى الآن في تنفيذ الميثاق: (أ) صياغة وثيقة تعرض الإطار النظري بالاعتماد على إسهامات الوكالات الحكومية والمجتمع المدني وخبراء في ميادين متنوعة؛ و(ب) توقيع رئيس الجمهورية ورئيس الجهاز القضائي ورئيس الجهاز التشريعي اتفاقاً بشأن التنفيذ المشترك بين الوكالات؛ و(ج) التقدم في صياغة برامج "أحياء آمنة" و"بلديات آمنة" و"مقاطعات آمنة"؛ و(د) اختيار حي الليمون الموجود في المنطقة ١٨ من العاصمة كحي نموذجي يُنفذ فيه المشروع على أساس تجربي؛ و(هـ) إنشاء اللجنة التقنية لتنسيق مشروع الأحياء الآمنة والتنسيق مع وكالة التعاون الإسبانية للحصول على دعم تقني لمشروع البلديات الآمنة؛ و(و) التنسيق مع دوائر الأعمال والمجتمع المدني للحصول على دعم للبرامج؛ و(ز) استعراض السياسة الوطنية لمكافحة عنف الشباب وإعادة توجيه هذه السياسة؛ و(ح) واختيار حوكوتيناغو في مقاطعة ساكاتيببيكيث بلدية نموذجية لتنفيذ مشروع البلديات الآمنة على أساس تجريبي والشروع في تركيب كاميرات الأمن؛ و(ط) انخفاض معدلات القتل

في حي الليمون من حالتين في الشهر إلى صفر في الشهر، وافتتاح برنامج "المنح الدراسية والشركاء الشباب" في ذلك الحي. وأنشئت أيضاً محكمة صلح متنقلة.

٦٧- ويكتمل هذه الأنشطة بدعم الشرطة المدنية الوطنية وتحديثها: فقد أنشئت لجنة لإصلاح الشرطة ويُتوقع أن يزداد عدد ضباط الشرطة الجدد من خريجي أكاديمية الشرطة.

٦٨- وأنشئت في وزارة الداخلية أفرقة عمل متنوعة لتنسيق جهود الوكالات المسؤولة عن الأمن والعدالة في سبيل مكافحة الجرائم العادية وغيرها من الجرائم. وتوجد حالياً أفرقة عمل معنية بالابتزاز والسرقعة والاعتداء والاعتقال. بموجب عقد سابق وقتل النساء والاختطاف. وتجدر الإشارة إلى أن جهود أفرقة العمل أفضت إلى توقيف العديد من المجرمين المشتبه بهم الذين عُرضوا على السلطات المختصة لأغراض المحاكمة العادلة.

٦٩- وبخصوص الجهود الأمنية الإقليمية، تجدر الإشارة إلى أن أعضاء منظمة الدول الأمريكية وافقوا، في سياق المشاورة التقنية الثانية المتعلقة بصياغة خطة عمل قارية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والمعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٢، على توحيد جهودهم من أجل القضاء على الجريمة المنظمة وإقامة شبكة تضم خدمات النيابة والشرطة الوطنية في كل بلد من بلدان القارة. وسُهيئ الشبكة المنصة التكنولوجية اللازمة لتبادل المعلومات.

٧٠- وبخصوص التحقيق في الجرائم المرتكبة أثناء النزاع المسلح الداخلي ومحاكمة الجناة ومعاقبتهم، صدرت أحكام إدانة في قضايا إل خوتي ودوس إيريس وبلان ديسانتشيث وريو نيغرو وفيرناندو غارثيا. وعملاً بقرارات محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والقرارات الصادرة في إطار عمليات شتى للتسوية الودية، واصلت الحكومة سعيها إلى إنصاف الضحايا وتزويدهم بتعويض كامل.

٧١- وكان من الصعب إنشاء نظام لتسجيل جميع الأشخاص المحتجزين رهن المحاكمة وتتبع أحكام السجن الصادرة، لذا اعتُبر إنشاء السجل المركزي للمحتجزين^(١٧) إنجازاً رئيسياً بالنسبة إلى الحكومة. ويتمثل دور السجل في تجميع معلومات عن جميع الأشخاص الموجودين في مراكز الاحتجاز بموجب أمر توقيف أو احتجاز أو المحتجزين في مخافر الشرطة أو في السجن بعد القبض عليهم في حالة تلبس أو صدور أمر توقيف في حقهم. وسيتبع السجل أيضاً جميع حالات نقل المحتجزين.

٧٢- وبخصوص الأمن والعدالة، اتخذت تدابير لتحسين وصول النساء ضحايا العنف إلى العدالة وحماية الأطفال بتدعيم الوكالات القائمة كي يتسنى لها تنفيذ القوانين ذات الصلة تنفيذاً فعالاً. وتشمل هذه التدابير إنشاء المؤسسات التالية:

- محاكم متخصصة في قضايا قتل الإناث. تشمل هذه المحاكم محاكم مدنية وأخرى جنائية ومحكمة استئناف مختصة في مقاضاة المسؤولين عن الجرائم الخاضعة لقانون مكافحة قتل الإناث وغير ذلك من أشكال العنف بالمرأة؛

- محاكم الأطفال والمراهقين المخالفين للقانون الجنائي. توجد حالياً ١١ محكمة من هذا القبيل؛
- محكمة الدرجة الأولى للأطفال والمراهقين في إقليم غواتيمالا. هذه المحكمة مختصة في فحص قضايا انتهاك حقوق الإنسان للأطفال والمراهقين أو التهديد بانتهاكها، والبت في هذه القضايا بعد محاكمة الجناة وفقاً للإجراء المحدد في قانون الحماية الشاملة للأطفال والمراهقين؛
- أمانة تدعيم الجهاز القضائي. هذه الأمانة هيئة تابعة لمحكمة العدل العليا تتولى تصميم وإدارة وتنسيق برامج محددة لتدعيم الهيئات الإدارية والقانونية التابعة للجهاز القضائي؛
- الوحدة المعنية بتحليل الهجمات التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان في غواتيمالا.

٧٣- ويسعى الجهاز القضائي إلى تحسين المهارات اللغوية للمترجمين الشفويين الذين يستخدمهم، وهو ما حدها إلى توقيع اتفاق تعاون مع صندوق تنمية الشعوب الأصلية.

٧٤- وبخصوص التوصية بمواصلة وتمديد وقف تنفيذ عقوبة الإعدام، تجدر الإشارة إلى أن غواتيمالا لا يوجد فيها حالياً من يواجه عقوبة الإعدام. بما أن جميع أحكام الإعدام الصادرة في جرائم الاختطاف والقتل والاعتصاب حوّلت إلى أحكام بالسجن مدى الحياة بناءً على طلبات المراجعة القضائية الخاصة المقدمة من معهد الدفاع الجنائي العام، تمشياً مع القرارات الصادرة في قضايا محددة حُكم فيها بالإعدام وكانت موضوع تقاضٍ دولي في محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

جيم - الإجراءات الرامية إلى تدعيم نظام العدالة

٧٥- مُدّدت ولاية اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا مرتين منذ عام ٢٠٠٩، (ينتهي التمديد الحالي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)، كي يتسنى لهذه اللجنة، بحضورها وبعملها، تدعيم وتنمية قدرات الهيئات المسؤولة عن إقامة العدل في غواتيمالا.

٧٦- وكما تقدم عرضه، قامت الحكومة بخطوات لتدعيم حماية نشطاء حقوق الإنسان والمدافعين عنها ولتحسين التحقيق في أعمال العنف المرتكبة في حقهم، حرصاً على قيام السلطات المعنية بتحري تلك القضايا وتناولها على النحو المناسب. وتخضع الإجراءات المستخدمة للتحقيق في الهجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان لرصد قسم النيابة المعني بجرائم حقوق الإنسان عن طريق وحدته الخاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان. وبناءً على طلب عدة منظمات من المجتمع المدني تعمل في مجال حقوق الإنسان وشاركت

في ملاحقة الجناة في عدد من القضايا، أنشأ موظفو قسم النيابة المعني بجرائم حقوق الإنسان لجنة للمساءلة.

٧٧- ويواصل مكتب حماية الشهود التابع للنيابة العامة تقديم الحماية والمساعدة وخدمات أخرى إلى ضحايا الجرائم الذين يصنفون ضمن فئة "الشهود المشمولين بالحماية" وفقاً لمعايير محددة (على أساس فرادى الحالات). وتضطلع إدارة الأمن والحماية التابعة للنيابة من جهتها بتقييمات للمخاطر وتقدم ما يلزم من الخدمات الأمنية لضمان سلامة النواب العامين والموظفين الحكوميين في أداء عملهم. وتتولى هذه الإدارة تقييم وتصميم وتنفيذ ومراقبة الترتيبات الأمنية الخاصة بموظفي النيابة العامة، وقد وضعت خطأً هاتفياً مباشراً للطوارئ لفائدة موظفي النيابة الذين يجدون أنفسهم في أوضاع بالغة الخطورة.

دال- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٧٨- يمثل تنفيذ ميثاق القضاء على الجوع إحدى السياسات الرئيسية التي تتبعها الحكومة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في غواتيمالا؛ فقد اعتُبرت ١٦٦ بلدية من المناطق الأولى بتدابير مكافحة سوء التغذية. وقُدِّم دعم كبير من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، التي تنفذ بالفعل، إلى جانب وزارة الزراعة وتربية الماشية والغذاء وجهات معنية محلية أخرى، مشاريع متنوعة في ٤٣ بلدية من أصل ١٦٦ بلدية مستهدفة بالدعم.

٧٩- وإضافة إلى ذلك، اعتمدت برامج اجتماعية، وتنفذ برامج أخرى ترمي إلى تشجيع معرفة القراءة والكتابة والحصول على التعليم. وكما أُشير إليه آنفاً، أُتخذت أيضاً خطوات في سبيل تدعيم شبكة الصحة العامة.

٨٠- وواجهت الحكومة صعوبة في تخفيض معدلات الأمية في غواتيمالا، سيما في صفوف النساء الأصليات في المناطق الريفية. ومع ذلك تقلص الفارق بين الرجال والنساء تدريجياً بزيادة أعداد النساء الريفيات المشاركات في برامج محو الأمية. وتفيد بيانات اللجنة الوطنية لمحو الأمية بأن عدد النساء المسجلات في دورات محو الأمية بلغ ٣٦٤ ٩٢٦ امرأة مقابل ٥٥٣ ٣٧٢ رجلاً، في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١١^(١٨). ومعظم المشاركات الإناث من المايا: ففي عام ٢٠١١ على سبيل المثال، بلغ عدد المشاركات المايا ١٠٨ ٧٨٠ امرأة من أصل ٨٧٤ ١٩٤ مشاركة في البرنامج. وتعمل اللجنة في إطار شراكة مع منظمات المجتمع المدني من أجل تنفيذ برامج محو الأمية.

٨١- وترى الحكومة أن إعلان "البلديات الخالية من الأمية" ممارسة جيدة، إذ تنطوي على اعتراف بالعمل المُنجز على الصعيد المجتمعي في سبيل تعزيز محو الأمية وبالمساهمة المهمة لمحو الأمية في تنمية الأفراد الذين ظلوا خارج النظام المدرسي. ويصدر الإعلان الرسمي بعد إجراء دراسة إحصائية للتأكد من معدل معرفة القراءة والكتابة في البلدية. وتُستخدم هذه الدراسة

أيضاً لتحديد الأشخاص الأميين غير المسجلين في برنامج محو الأمية، بغية مساعدتهم أو لمعرفة الأسباب التي حالت دون التحاقهم بالبرنامج (السن أو المشاكل الصحية مثلاً). وفي البلديات الثلاث عشرة التي أُعلن خلوها من الأمية، كان معدل الأمية دون ٤ في المائة.

٨٢- وتواجه الحكومة صعوبة في مواصلة جهودها الرامية إلى الحد من الأمية وبناء بلد يتيح لسكانه فرصاً أفضل للتنمية.

٨٣- وإلى جانب برنامج التعليم بلغتين، زُوِّدت المدارس ثنائية اللغة بكرّاسات تمارين وكتب قراءة وأعمال أدبية للأطفال بثلاث عشرة لغة من لغات المايا. وإضافة إلى ذلك، تلقى المدرسون في الحضانات والمدارس الابتدائية ثنائية اللغة دعماً تقنياً وبيداغوجياً للنهوض بنوعية البرامج التعليمية في هذه المؤسسات.

٨٤- وسعيًا إلى المساعدة في الحفاظ على رفاه الأطفال والمراهقين في نظام التعليم، صيغ في عام ٢٠١١ بروتوكول لتحديد حالات العنف في النظام المدرسي الوطني ومعالجتها وإحالتها. ويضع البروتوكول إجراءات تحديد حالات العنف أو التمييز أو العنصرية وفقاً لقواعد التعايش السلمي والانضباط. وفي عام ٢٠١٢، يجري إعداد دليل لإجراءات تحديد تلك الحالات ومعالجتها وإحالتها وإرساء نظام لتسجيلها ورصدها.

هاء- الأطفال والمراهقون

٨٥- بخصوص مصالح الطفل الفضلى وتوفير حماية شاملة للأطفال والمراهقين، من المهم القول إن إجراءات التبني في حالة أطفال كثيرين كانت قد بدأت قبل بدء نفاذ قانون التبني لعام ٢٠٠٧ ولوائحه المعتمدة. بموجب الأمر الحكومي رقم ١٨٢-٢٠١٠. وهكذا فقد علفت هذه الحالات فعلياً بين مجموعتين من قوانين التبني. وأنشئت هيئة تقنية مشتركة بين الوكالات تنسقها اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب وتعنى باستكمال معالجة هذه الحالات وتجنب تبعاتها السلبية على الأطفال المعنيين. ووضعت قائمة نهائية بالحالات لضمان إعطائها الأولوية، ووضعت إجراءات تبني دولي استثنائية لهذه الحالات خصيصاً. وبصفة عامة، تحسنت إجراءات التبني في غواتيمالا. ويجري إنفاذ القوانين والتشريعات ذات الصلة، وقد انخفض عدد حالات التبني غير القانونية أو غير الشرعية، واتخذت تدابير من قبيل حملة إنشاء قاعدة بيانات الحمض النووي لفائدة الوالدين الذين يدعون سرقة أبنائهم منهم، حرصاً على ألا تشمل حالات التبني الخاضعة للقانون الجديد أطفالاً متزعين من والديهم.

٨٦- ولرصد عملية التبني وضمان تمتع الأطفال ببيئة ملائمة لتربيتهم، تنظم زيارات متابعة بعد التبني ويقدم إلى الوالدين المتبنين تدريب على تربية الأطفال. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، كانت قد أجريت ٣٦٠ زيارة متابعة بعد التبني ونظمت ٩٤ حلقة عمل لتقديم المعلومات والتدريب.

- ٨٧- وتشمل الإنجازات المهمة في مجال تشريعات حماية الأطفال تعريف التسمي غير القانوني^(١٩) والإساءة إلى الأطفال^(٢٠) كجرائم مشمولة بالقانون الجنائي.
- ٨٨- ويشرف المجلس الوطني للتبني على دور الرعاية المؤقتة لضمان امتثالها لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال ولضمان عدم تعرض الأطفال المدعنين فيها لسوء المعاملة أو للعقاب البدني. وتحتاج دور رعاية الأطفال إلى ترخيص من المجلس الوطني للتبني وتخضع لمراقبته أيضاً. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، كانت قد أجريت ٣١٧ زيارة إلى دور الرعاية المؤقتة بغرض مراقبتها.
- ٨٩- ومنع تبني الأطفال بطريقة غير شرعية، اعتمد المجلس برنامج "الأمهات المرهقات من الأمومة"، الذي يرمي إلى تقديم المساعدة والمشورة إلى الأمهات قبل أن يقررن التخلي عن أبنائهن للتبني وتحديد الأسباب التي تدفعهن إلى ذلك.

واو- الشعوب الأصلية

- ٩٠- حرصاً على وصول الشعوب الأصلية إلى العدالة، يقدم معهد الدفاع الجنائي العام خدمات ملائمة من الناحية الثقافية طبقاً لولايتته المتمثلة في الإقرار في سياق عمله بما يتسم به شعب غواتيمالا من طابع متعدد الإثنيات والثقافات واللغات. ويغطي مكون تعدد الثقافات ميادين كثيرة في الخطة الاستراتيجية للمعهد للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤. وكرست الأحكام الأولى الصادرة عن محاكم غواتيمالا في قضايا التمييز العنصري سابقة إيجابية في هذا الصدد.
- ٩١- وأنشئ مكتب لتنسيق النهج متعدد الثقافات وعُهد إليه بوظائف منها: (أ) تنسيق أعمال سلطات الشعوب الأصلية والسلطات الحكومية بواسطة اجتماعات الموائد المستديرة وتبادل التجارب واستخدام أساليب الشعوب الأصلية في تسوية المنازعات؛ و(ب) تعزيز قدرة سلطات الشعوب الأصلية على تطبيق نظامها القانوني الخاص من خلال زيادة إلمامها بالقواعد الوطنية والدولية التي تساهم في تنفيذ تلك النظم تنفيذاً كاملاً؛ و(ج) تشجيع التبادل مع الهيئات الحكومية في النظام القضائي وغير ذلك من المؤسسات المختصة لمساعدة الموظفين الحكوميين على تقديم خدمات ملائمة من الناحية الثقافية.
- ٩٢- وأنشئت داخل الجهاز القضائي وحدة معنية بشؤون الشعوب الأصلية. وتشمل مهام هذه الوحدة دراسة المسائل القانونية التي تواجهها الشعوب الأصلية، وتحديد المشاكل واقتراح الحلول، بغية توجيه السلطات القضائية وإرشادها في هذا السياق وتشجيع تعليم قوامين الشعوب الأصلية في إطار التدريب المقدم إلى موظفي الجهاز القضائي.
- ٩٣- وتقوم اللجنة الرئاسية المعنية بالتمييز والعنصرية تجاه الشعوب الأصلية بمكافحة هاتين الظاهرتين على ثلاث جبهات عن طريق مديرتها المعنية بالقضاء على العنصرية والتمييز:

(أ) *إجراءات مكافحة العنصرية المؤسسية*: وقعت اتفاقات من أجل القضاء على العنصرية والتمييز مع مؤسسات متنوعة منها سجل الحالة المدنية وأكاديمية لغات المايا ورابطة المحافظين الأصليين وسلطات الشعوب الأصلية في غواتيمالا ومؤسسة ريغويرتا منتشو. كما وقّعت اتفاقات تعاون مع شبكة المرأة والتنوع ومكتب التنسيق الوطني المعني بشؤون النساء المايا والغاريفونا والتشينكا واللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان ووزارة العمل والرفاه الاجتماعي. وكان تنفيذ السياسة الحكومية للتعيش السلمي والقضاء على العنصرية والتمييز العنصري موضوع تحليل ورصد في ٥٨ هيئة حكومية. وإضافة إلى ذلك، شارك ١٤٠ ضابط شرطة في دورات تدريبية بشأن التنوع الثقافي والعنصرية والتمييز في إطار برنامج التدريب التابع لشعبة مكافحة الجريمة؛

(ب) *إجراءات مكافحة العنصرية الاقتصادية*: صيغ تقرير بشأن ما اقترح من تصنيف وتدوين للميزانية الحكومية الخاصة بالشعوب والمجتمعات اللغوية. وأسديت أيضاً مشورة بشأن إعداد إحصاءات مصنفة بحسب الشعوب والمجتمعات اللغوية إلى وزارات الاقتصاد، والعمل والرفاه الاجتماعي، والبيئة والموارد الطبيعية، والصحة والتعليم، وإلى الأمانة المعنية بالأمن الغذائي والتغذوي وصندوق الأراضي والمعهد الوطني للإحصاءات؛

(ج) *إجراءات مكافحة العنصرية القانونية*: عزّز التنسيق مع معهد الدفاع الجنائي العام بغية تحسين تناول القضايا الخاصة بالشعوب الأصلية. ووقعت مذكرة تفاهم بشأن التعاون المؤسسي مع المكتب القانوني الشعبي لجامعة سان كارلوس في غواتيمالا. ومنذ عام ٢٠٠٨، سجلت ٢٣٦ قضية.

٩٤- ولتشجيع إدماج الشعوب الأصلية ومنع التمييز ضدها، نظمت في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بلغات الغاريفونا والكيكشي والمان والآتشي والكانخوبال والكيكشي وباللغة الإسبانية، حملة بعنوان "نحن النساء الأصليات لدينا حقوق ونطالب بالاعتراف بها". وفي عام ٢٠١١، تلقى ٢٥٠ شاباً تدريباً يؤهلهم لتقديم دورات تدريبية بشأن التنوع الثقافي والعنصرية والتمييز في إطار أحد مكونات الخدمة المدنية في مقاطعات هويهوويتينانغو وكيثالتينانغو وتشيمالتينانغو وسانتا روسا وبويرتو باربوس وبتين وألتا فيراباث (كوبان). ونسّقت هذه الأنشطة مع اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان والمجلس الوطني للخدمة المدنية.

٩٥- ونظراً إلى الدور المهم الذي تؤديه وسائط الإعلام في الحفاظ على الثقافة ونشرها، عُرض على البرلمان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ مشروع قانون بشأن الإعلام المجتمعي. وقد وافقت اللجنة البرلمانية للشعوب الأصلية بالفعل على مشروع القانون الذي سيمر بذلك إلى المرحلة التالية من عملية الاستعراض.

٩٦- وعملاً بأحكام اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية، ١٩٩٨ (رقم ١٦٩)، تنظر حكومة غواتيمالا في مدى ضرورة تنظيم المشاورات مع الشعوب

الأصلية بواسطة مؤسساتها التمثيلية عند بحث تدابير تشريعية أو إدارية يمكن أن يكون لها تأثير مباشر عليها.

٩٧ - وختاماً، تقرر حكومة غواتيمالا بوجود تحديات وعقبات يتعين التغلب عليها كي يتسنى تنفيذ توصيات مجلس حقوق الإنسان المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل تنفيذاً كاملاً. لذلك، تعرب من جديد عن التزامها بمواصلة اتخاذ إجراءات وتدابير لتدعيم حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في غواتيمالا.

Notes

- ¹ a Comisión de Alto Nivel es una instancia política coordinada articuladamente por el Ministerio de Relaciones Exteriores y por la Comisión Presidencial coordinadora de la Política del Ejecutivo en materia de Derechos Humanos y en la cual participan funcionarios de alto nivel de los tres organismos del Estado e instituciones descentralizadas y autónomas del Estado, para la toma de decisiones consensuadas a favor de los derechos humanos.
- ² creto Número 22-2008 del Congreso de la República de Guatemala.
- ³ ecreto Número 9-2009 del Congreso de la República de Guatemala.
- ⁴ a reforma realizada se refiere a la integración de la Coordinadora Nacional del Sistema de Alerta Alba-Keneth, la Unidad Operativa del Sistema.
- ⁵ l artículo 4 de la Ley define el Sistema de Alerta Alba-Keneth como el conjunto de acciones coordinadas y articuladas entre instituciones públicas, que permitan agilizar y lograr la localización y resguardo de los niños, niñas y adolescentes que han sido sustraídos o desaparecidos y la recuperación y resguardo del mismo.
- ⁶ ecreto Número 9-2012 del Congreso de la República.
- ⁷ a iniciativa se encuentra en la Comisión de Legislación y Puntos Constitucionales y en la Comisión de Pueblos Indígenas.
- ⁸ endiente de conocerse en primer debate por el Congreso de la República.
- ⁹ ictamen Favorable de la Comisión de Pueblos Indígenas.
- ¹⁰ ado a través del Decreto 1-2012 del Congreso de la República de Guatemala, que reformó la Ley del Organismo Ejecutivo, el 24 de enero de 2012.
- ¹¹ e espacio interinstitucional sirvió de mecanismo para la coordinación de las acciones que desde cada programa social se planificaron para fomentar el desarrollo humano.
- ¹² stancia que sustituye la creada por el Acuerdo Gubernativo 103-2008, a la que se hacía referencia en el informe presentado en 2008.
- ¹³ programa atiende una población anual de 8,073 estudiantes, según las estadística 2011 de la DIGEEX.
- ¹⁴ Modelo de Atención fue elaborado por el Grupo Guatemalteco de Mujeres -GGM-, que es una organización feminista que tiene dentro de sus objetivos la investigación y la propuesta de estrategias para erradicar la violencia contra las mujeres en Guatemala.
- ¹⁵ n jurisdicción de Playa Grande, Ixcán, departamento de Quiché.
- ¹⁶ uerdo 68-2008 de la Dirección General del Instituto de la Defensa Pública Penal.
- ¹⁷ eado por Acuerdo Número 5-2012 de la Corte Suprema de Justicia.
- ¹⁸ mayor parte de las mujeres fueron inscritas a través de estrategias de alfabetización propias de CONALFA.
- ¹⁹ título 242 bis del Código Penal Guatemalteco, adicionado por el Decreto Número 9-2009 del Congreso de la República de Guatemala.
- ²⁰ título 150 bis del Código Penal Guatemalteco, adicionado por el Decreto Número 9-2009 del Congreso de la República de Guatemala.